نساء فلسطين

واقع صعب وتحديات مُركبة

Palestinian Working Woman Society for Development
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
PWWSD

آذار 2022

مقدمة:

تعيش المرأة الفلسطينية في ظل واقع شديد التعقيد نتيجة للسياق التاريخي للمجتمع الفلسطيني والتحديات التي فرضت على الشعب الفلسطيني منذ ما يزيد عن قرن من الزمان. ولم تكن قضية المرأة الفلسطينية منفصلةً عن قضية شعبها أبدا، بل كانت دوماً جزءاً من القضية الوطنية. إلا أن طبيعة المجتمع البطريركي السائد في فلسطين، لم ينصف المرأة إلا في مجال الشراكة في المعاناة من العوامل الخارجية فقط. ورغم أنه من الصعب تتبع الجذور التاريخية لبدء معاناة المرأة الفلسطينية، إلا أن هناك بعض المحطات الفارقة التي يمكن الوقوف أمامها كونها شكلت مفاصل هامة في التاريخ الفلسطيني وأسست للبنية الاجتماعية الحالية القائمة في فلسطين. في هذا السياق، تبرز نكبة العام 1948، كواحدة من المحطات الهامة في التاريخ الفلسطيني والتي مهدت لنشوء وتغلغل البنية الأبوية وشرعنة هيمنتها على النساء.

ففي العام 1948، تم اقتلاع أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني من قراه ومدنه، وتعرض ما يقرب من خمسمائة قرية فلسطينية للدمار الكلي والإلغاء من الوجود. وقد استهدفت هذه النكبة النساء، كما استهدفت الرجال والأطفال، في محاولة من الحركة الاستعمارية الصهيونية لإنهاء الوجود الفلسطيني كشعب له الحق في الحياة باستقلال فوق تراب وطنه كما هو حال بقية شعوب المعمورة. ولم يكن من السهل أن تمر عملية اقتلاع الفلسطينيين والفلسطينيات من أرضهم دون أن ترخي بظلالها القاتمة على المستقبل وتشكل مقدمة لبروز بنية مجتمعية جديدة، تتميز بإهمالها لدور وحقوق النساء وتجاهل معاناتهن. فقد شكلت النكبة وتحول عدد كبير من النساء إلى لاجئات، كجزء من تحول ثلثي الشعب الفلسطيني إلى لاجئين، إلى تغيير في الأدوار التي تلعبها النساء على مستوى المجتمع. فإذا ما أخذنا السياق التاريخي للمجتمع الفلسطيني، من الناحية الاقتصادية بعين الاعتبار، فإن الزراعة كانت تشكل العامود الفقري للاقتصاد الفلسطيني في مرحلة ما قبل النكبة، وكما هو معروف، فإن العدد الأكبر من النساء المنخرطات في النشاط الاقتصادي، يعملن في القطاع الزراعي كون هذا القطاع تميز بكونه قطاع عائلي صغير، تحمل النساء العبء الأكبر فيه. بالتالي، فإن اللجوء أفقد نساء فلسطين، إلى جانب فقدان وطنهن وتدمير منازلهنَ، مصادر رزقهنَّ ودورهن ـ في الحياة العامة للمجتمع وفي النشاط الاقتصادي. وكان على النساء العمل في قطاعات أخرى مختلفة عن تلك التي اعتدن العمل فيها. ففي فلسطين المحتلة في العام 1948، اضطرت أغلب النساء للعودة للعمل في مزارع أسرهنَ بعد سرقتها من قبل المستعمرين، وتحولت النساء من مالكات لأراضيهنَ، إلى عاملاتٍ في هذه الأراضي. وقد حرمت النساء الفلسطينيات اللواتي لجأن الى لبنان، وكما هو حال الفلسطينيين عامة في تلك المخيمات، من العمل في عدد كبير من الوظائف.

كما تعرضت النساء في فلسطين للقتل والتنكيل من قبل الحركة الاستعمارية الصهيونية كجزء من عمليات استهداف الشعب الفلسطيني بشكل عام. فلم تغب النساء عن ضحايا المجازر التي ارتكبتها الحركة الصهيونية بحق الفلسطينيين والفلسطينيات ضمن سعيها للقضاء على الشعب الفلسطيني جسديا. ولعل من أبرز هذه الممارسات ما حصل مع قاطفات الزيتون[1] خلال مجزرة كفر قاسم في العام 1956.

ولم تتوقف معاناة نساء فلسطين عند النكبة فقط، بل تواصلت في السنوات التي تلت، وخاصة بعد احتلال البقية المتبقية من فلسطين في العام 1967، إذ برز ثلاث مجموعات من النساء الفلسطينيات اللواتي عانين، كما هو حال الشعب الفلسطيني بشكل عام، من الاحتلال: النساء الفلسطينيين في الشتات وفي المخيمات، النساء الفلسطينيات في المناطق التي احتلت في العام 1948، والنساء الفلسطينيات في المناطق التي احتلت في العام

[1] مجموعة من نساء كفر قاسم كانت تعمل في قطف الزيتون خارج حدود القرية، ولدى عودتهنَّ مساءً، تعرضن للقتل من قبل العصابات الصهيونية في المجزرة التي راح ضحيتها 49 شهيداً وشهيدةً، بتاريخ 1956/10/29.

1967. وقد تنوعت طبيعة معاناة النساء طبقاً للمجموعة التي اندرجن تحتها، إلا أن ما ميز النساء بشكل عام، أنهنَّ عانين من ظلم واضطهاد مركبين: الاحتلال، والمجتمع الأبوي الذي برز في كافة أماكن تواجد الفلسطينيين والفلسطينيات. ففي ظل غياب سلطة وطنية فلسطينية لتنظيم حياة الفلسطينيين والفلسطينيات، خضعت مناطق فلسطين التي احتلت في العام 1948 للقوانين الإسرائيلية مباشرة، بينما خضعت المناطق المحتلة في العام 1967 إلى خلطة غريبة من القوانين من عدة مصادر، أما الفلسطينيات في مخيمات الشتات، فقد خضعن لقوانين الدول التي استضافت، أو فرض عليها، استضافة اللاجئين واللاجئات الفلسطينيين والفلسطينيات. وكرد على غياب منظومة وطنية فلسطينية وفي ظل الحالة القانونية آنفة الذكر، ترسخت في أوساط الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم/ ن المنظومة العشائرية البطريركية والتي تتميز بالتعاطي مع القضايا بشكل جماعي دون إيلاء اعتبار للقضايا الفردية وبالتالي فإن قضايا النساء غابت أو غيِبت من السياق العام للمجتمع.

ومع نشوء السلطة الفلسطينية في النصف الأول من العقد التاسع من القرن الآفل، دخل المجتمع الفلسطيني مرحلة جديدة من حياته، تمثلت في إنشاء أول سلطة وطنية فلسطينية كنتاج لتوقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وحكومة دولة الاحتلال. وكان من المفترض أن تمهد هذه الاتفاقيات لإنهاء الاحتلال الاستعماري الصهيوني لفلسطين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، إلا أن النتيجة كانت مختلفة تماما. فعلى الصعيد الوطني، استغل الاحتلال الاتفاقيات المذكورة لتعميق سيطرته على الأراضي الفلسطينية وشرعنة وجوده. في الوقت ذاته، برزت في فلسطين طبقة من المنتفعين من السلطة والتي باتت مصالحها مرتبطة ببقاء الوضع كما هو. كما تجاهلت الاتفاقيات المذكورة القضايا المحورية التي شكلت جوهر القضية الفلسطينية (القدس، العودة، اللاجئين/ ات، الأسرى/ ات).

وبعيداً عن تفاصيل الخوض في تحليل النتائج الكارثية لاتفاقيات أوسلو على الشعب الفلسطيني بكافة مكوناته وفي كافة أماكن تواجده، فإن هذه الورقة ستركز على واقع النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة في مرحلة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية.

السياق العام لوضع المرأة الفلسطينية:

تعيش النساء الفلسطينيات وكل الشعب الفلسطيني في ظل **سياق استعماري**. حيث يصارعن من أجل البقاء والوجود في مرحلة تعد من أصعب المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية. يتمثل هذا السياق الاستعماري في الاعتقالات اليومية للنساء والشباب، الترحيل القسري، القتل المتعمد، هدم المنازل — والأصعب هو إجبارهم/ن على هدم منازلهم/ن بأنفسهم/ن، طرد الفلسطينيين/ات من منازلهم/ن، توسع الاستيطان ومصادرة الأراضي، جدار الفصل العنصري الذي يعيق حياة الناس، سحب الإقامات الدائمة لسكان القدس بما فيهم/ن من نساء، الضرائب العالية، وطبعاً حصار قطاع غزة وتهويد القدس. كل هذا يندرج تحت سياسة التطهير العرقي، والتي تؤثر على النساء بشكل مضاعف وتسهم في تفكك النسيج الاجتماعي للأسرة الفلسطينية. ويتمادى الاحتلال في ممارساته بحق نساء فلسطين والتي تأخذ أشكالاً متعددة ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وتتمثل جرائم الاحتلال ضد النساء في القتل، والاعدام الميداني من مسافة الصفر عدا عن الاعتقال والتهجير وهدم المنازل والمنشآت. فلا زالت هناك 34 أسيرة فلسطينية يقبعن في سجن الدامون، من بينهنّ قاصر تبلغ من العمر 15 عاماً، و11 أماً يعشن أقسى اشكال الحرمان من اطفالهن في انتهاك صارخ لأبسط الحقوق الإنسانية وأجندة المرأة في الامن والسلام[2]. وتتعرض الاسيرات كذلك لحرمان ممنهج من أبسط الحقوق التي أقرتها الشرعة الدولية

[2] https://www.palestine-tudies.org/ar/node/1652310#

لأسرى وأسيرات الحرب، وترفض دولة الاحتلال التعامل مع الاسرى والاسيرات الفلسطينيين/ ات بوصفهم أسرى وأسيرات حرب تحميهم الاتفاقيات الدولية. وليست معاناة النساء في سجون الاحتلال الصهيوني حديثة العهد، فقد بدأت منذ الأيام الأولى للاحتلال، حيث شهد العام 1972 أول عملية ولادة لأسيرة فلسطينية في سجون الاحتلال، وهي الأسيرة المناضلة زكية شموط[3] والتي رحلت عن عالمنا في العام 2014. كما لا تزال الأسيرة إسراء جعابيص تعاني أشد المعاناة بسبب الحروق التي تعرضت لها أثناء عملية الاعتقال وترفض سلطات الاحتلال الإفراج عنها رغم وضعها الصحي الصعب وحاجتها للعلاج.

كما تتعرض النساء للقتل المباشر من خلال القصف الاحتلالي والعدوان ضد قطاع غزة، إذ شهد العدوان الأخير على القطاع، خلال أيار من العام 2021، سقوط 39 شهيدة فلسطينية نتيجة للقصف الصهيوني المركز الذي استهدف المباني السكنية والمرافق العامة.[4] كذلك لا يزال الاحتلال يحتجز جثامين عدد كبير من الشهداء الذين تم تصفيتهم بدم بارد، مما حرم النساء من حق وداع جثامين أقاربهنَ الشهداء بطريقة تليق بإنسانية الفلسطينيين والفلسطينيات.

وتتجلى ممارسات الاحتلال بحق نساء فلسطين في أشكال أخرى تتمثل في حرمانهن من حرية الحركة والتنقل وفرض القيود على حياتهن اليومية. وتبدو ممارسات الاحتلال أكثر وضوحا في المناطق المصنفة (C) والتي تخضع لسيطرة كاملة للاحتلال، إذ تتعرض هذه المناطق إلى سياسة ممنهجة من قضم الأراضي لصالح غول الاستيطان وبالتالي، وفي ظل كون الغالبية العظمى من النساء يعملن في الزراعة والمنشآت العائلية، خاصة في المناطق الريفية، فإن سياسة مصادرة الأراضي التي يقوم بها الاحتلال، قد أدت إلى حرمان العديد من هؤلاء النساء من مصادر رزقهنَ. وفي ظل البنية الأبوية التي تميز المجتمع الفلسطيني، فإن القوى الاجتماعية والبنى التقليدية المهيمنة، قد وجدت في ممارسات الاحتلال ما يبرر توجهها لفرض القيود الإضافية على النساء بذريعة توفير الحماية لهنَ. في هذا السياق، وتحت مسمى الخوف على النساء، حرمت أعداد كبيرة من الفتيات من التعليم الجامعي أو الانخراط في سوق العمل خارج مناطق سكنهن، خاصة في القرى النائية والتي لا تتمتع بشبكة مواصلات تسهل حركة النساء والفئات الاجتماعية الأخرى.

على صعيد ذي ارتباط، تعاني النساء الفلسطينيات في المناطق المحتلة منذ العام 1967 وكذلك في مناطق العام 1948، من نظام الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. وقد جاء تأكيد مدى قسوة هذا النظام وتناقضه مع القوانين الدولية والقيم الإنسانية، في التقرير الصادر أوائل العام الحالي عن منظمة العفو الدولية (أمنستي)[5]. وتتجلى الممارسات العنصرية الصهيونية بحق نساء فلسطين في حرمانهن من لم الشمل العائلي وبالتالي فإن ذلك ساهم في تفتيت الأسر الفلسطينية، وفرض قيوداً غير مرئية على حق النساء في اختيار شريك حياتهنَ. كما أن ما عرف باسم "قانون أساس القومية اليهودية" الصادر في العام 2018، قد حرم الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير وحول الفلسطينيين والفلسطينيات إلى سكان مؤقتين في وطنهم/ نَ. كذلك يتم حرمان الفلسطينيين والفلسطينيات ممن استخدام بعض الطرق المخصصة للمستعمرين فقط، في نسخ لتجربة النظام العنصري البائد الذي سيطر على جنوب افريقيا لسنوات طوال.

[3] https://akhbarak.net/news/19630845/articles/36207704/
[4] https://www.aa.com.tr/ar/
[5] https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/

أما السياق الثاني فهو **حالة الفقر والوضع الاقتصادي المتردي ونظام التبعية للاحتلال**، مما يؤدي إلى ضيق فرص العمل، وعدم قدرتنا على السيطرة على الموارد —بما فيها المياه، أو على حركة المعابر وتنقل البضائع ومستلزمات الحياة. ذلك يحمل أثره على الأسرة الفلسطينية، وخاصة الأسر التي ترأسها نساء (تترأس النساء ما نسبته 11% من الأسر الفلسطينية حسب مسح القوى العاملة المنفذ من قبل الجهاز المرزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2020[6]. في هذا المضمار، لا تزال مساهمة النساء الفلسطينيات في سوق العمل من أدنى النسب على مستوى الإقليم، حيث تترنح في حدود 16% فقط، بالرغم من كون النساء تشكل 49% من العدد الكلي للمواطنين والمواطنات. ولا تزال النساء تعاني من غياب أبسط أبجديات العمل اللائق، فالعشرات منهنّ يعملن بأجور لا تلامس أقدام سقف الحد الأدنى للأجور في فلسطين، وهو بالمناسبة (الحد الأدنى للأجور)، لا يزال دون مستوى خط الفقر، وهذا ينم عن حالة تخبط في أوساط مؤسسات صنع القرار والتي تسعى وعبر ممارساتها المختلفة إلى إفقار المجتمع الفلسطيني، ودفعه لإيلاء توفير الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة، الأولوية الأولى والتركيز عليها وبالتالي الانسحاب من الفضاء العام. وفي ظل انسحاب المجتمع من الفضاء العام بحكم الوضع المشار إليه، تمادت السلطة التنفيذية في ممارساتها وتغولها وباتت تسيطر على السلطتين التشريعية والقضائية.

وفي ظل تفشي حالة الفقر والبطالة، فإن النساء هنّ الأكثر عرضة للفقر نتيجة للنظرة النمطية للمرأة والتي ترى في عمل المرأة ضرورة لدعم الأسرة وليس حقا لها لتوفر لنفسها حياةً كريمة. وقد اضطرت العديد من النساء للتوجه للعمل غير الرسمي، دون أية حماية قانونية أو تنظيم نقابي يدافع عن حقوقهنَ. كما لا يتم إدراج العمل المنزلي الذي تقوم به النساء ضمن المساهمة الاقتصادية للمرأة، إذ لم يسبق للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ مسح لساعات العمل التي تقضيها المرأة في الأعمال المنزلية، إلا مرة واحدة فقط، ولا تتضمن التشريعات الفلسطينية ما يشير إلى إعطاء قيمة لهذا العمل واحتسابه ضمن المساهمة الاقتصادية للنساء. من جهة أخرى، فإن العديد من النساء لا يملكن السيطرة على دخلهن ويتحكم به الشريك (أو الرجل المهيمن في الأسرة كالأب مثلاً) ولا تستطيع المرأة استغلال دخلها لتطوير ظروفها المعيشية وتحقيق ذاتها كإنسانة. كما أن الأولوية في سوق العمل تعطى للرجال على حساب النساء وهناك تمييز واضح يمارس ضد المرأة في سوق العمل. فوزارة العمل، على سبيل المثال، لا تقوم بواجبها في ضمان حماية حقوق النساء العاملات ومراقبة تطبيق قانون العمل الفلسطيني والذي، من الناحية الشكلية، يضمن حقوق النساء العاملات. كما أن النقابات في فلسطين لا زالت دون مستوى الدور المنوط بها لحماية حقوق العاملات، ولا زالت حقوق النساء العاملات مغيبة عن عمل هذه الاجسام. فلا زالت نسبة انتساب النساء لعضوية النقابات بالكاد تذكر وتكمن الأسباب وراء ذلك أساسا في البنية الهيكلية للنقابات والتي تسعى لإقصاء النساء. وتتذرع النقابات بكون النساء يرفضن الانتساب للنقابات ويتم لومهنَ على ذلك، وبالتالي فإن المرأة الفلسطينية تجد نفسها الملامة نتيجة لهذا التقصير. أما النساء، فقد أكدنَ أن عزوفهن عن الانتساب للنقابات يأتي نتيجة إدراكهن وبالتجربة، أن ما من دور تقوم به النقابات لحماية حقوق النساء العاملات، بالتالي ما من جدوى للانخراط في هكذا أجسام. وهذا في المجمل أدى إلى تأنيث الفقر في فلسطين وزيادة البطالة في أوساط النساء ولم يترك لهنَ من خيار سوى الاعتماد على الرجل في معيشتهن (الزوج، الأب، الأخ)، وهذا بحد ذاته عاد بمخاطر كبيرة على النساء. فمن ناحية، اعتمد الرجال على كونهم المعيلين للنساء، في فرض السيطرة المطلقة على المرأة وحرمانها من حقوقها، وفي الوقت ذاته بات تركيز النساء على توفير متطلبات الحياة بالحد الأدنى وتم تأجيل العمل على القضايا الأخرى (أجندة المرأة والسلام والتمكين والعدالة والمساواة). كما أن النظام الاقتصادي النيوليبرالي المطبق في فلسطين والذي حول السوق الفلسطينية إلى سوق مفتوحة وعدم توفر شبكات الحماية الاجتماعية، قد أدى الى نتائج كارثية على الفلسطينيين

[6] https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678

والفلسطينيات بشكل عام. وبسبب هذه السياسة الاقتصادية، تدمرت مكونات الاقتصاد الوطني الفلسطيني، كونه اقتصادا يعتمد على المنشآت الصغيرة، والتي فقدت قدرتها التنافسية، وخاصة المشاريع الزراعية العائلية والتي تشغل العدد الأكبر من النساء وخاصة في الأرياف. وقد اضطرت العديد من النساء وخاصة من شمال الضفة، للتوجه للعمل داخل المستعمرات الصهيونية (في تكرار لما حدث مع النساء اللواتي صمدنّ في الأراضي المحتلة منذ العام 1948) وما رافق ذلك من انتهاك لحقوقهن وتعرضهن لأبشع أشكال الاستغلال، سواء من قبل أصحاب العمل (المستعمرين) أو سماسرة العمال من الضفة الغربية والمرتبطين أصلا مصلحيا مع الاحتلال.

أما عن السياق الثالث، فهو **نمو القوى الظلامية والمحافظة والعشائرية، والتي يعزز الاحتلال وجودها.** هذه القوي تعيق إقرار قوانين تنصف النساء وتنص على المساواة والعدالة الاجتماعية. وقد جاء نمو هذه البنية (المعادية) للمرأة بفعل العديد من العوامل والتي يقف على رأسها غياب إرادة سياسية لبناء مجتمع مدني ودولة مدنية حديثة تقوم على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة وحماية الحقوق. ومن السهل بمكان، ملاحظة أن القوى المشار اليها آنفاً، قد نصبت العداء للمرأة الفلسطينية وللمؤسسات والحركة النسوية بشكل عام، وتنكرت للتاريخ النضالي للمرأة الفلسطينية ودورها في بناء المجتمع، وأنكرت عليها حقها في الانخراط في الفضاء العام. كما أن القوى الظلامية (والتي ارتدت عباءة الدين في الكثير من الأحيان) سعت الى تشييء المرأة وتحويلها إلى ملكية مادية للرجل وقيدت حركة النساء. يتجلى ذلك في وقوف القوى المشار إليها في وجه الحركة النسوية والقيادات النسوية التي طالبت بمساواة المرأة واحترام حقوقها سواءً تلك التي نصت عليها القوانين الفلسطينية، أو تلك التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين. في هذا السياق، نشطت القوى المذكورة، في التحريض ونشر خطاب الكراهية ضد النساء والمؤسسات والحركة النسوية وأطلقت مصطلح (سيداويات) للإشارة الى النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء بشكل خاص، في محاولة منها إلى إقصاء النساء. كما سخرت جيشاً من الذباب الإلكتروني الذي يهاجم المؤسسات النسوية عبر التعليقات المسيئة على المواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات. وقد لعبت القوى الظلامية دوراً كبيراً في منع السلطة الفلسطينية من إقرار قوانين منصفة للنساء وبات هناك تحالف دفين ما بين السلطة التنفيذية المهيمنة على المجتمع الفلسطيني بكافة مركباته، وبين القوى الظلامية التي ترفض فكرة حقوق الإنسان وترفض مجرد التفكير في منح النساء الفلسطينيات حقوقهن التي أقرتها القوانين المحلية والدولية. بالتالي، باتت نساء فلسطين تعاني من بنية معقدة تتآلف من أجل اقصائهن من الحيز العام. ومما زاد من معاناة النساء، غياب دور الأحزاب التقدمية عن الساحة وتركها للتقاسم ما بين السلطة المتنفذة والتي ترى في استمرار الوضع كما هو مبررا لاستمرارها وسيطرتها، وبين القوى الظلامية التي تنصب العداء لحقوق النساء. إلا أن كلا الطرفين يرى أن بقاء الوضع كما هو يشكل الضامن لبقائه وفرض سيطرته على المجتمع.

السياق الرابع هو **عدم توفر الإرادة السياسية** للسلطة الفلسطينية لمواءمة القوانين والتشريعات مع الاتفاقيات الدولية التي وقعتها دولة فلسطين بكامل إرادتها ودون تحفظات. من أمثلة ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي لم يتم مواءمتها مع القوانين المحلية ولم تنشر في الجريدة الرسمية حتى تصبح مرجعية للمشرعين والقضاء الفلسطيني. بالتالي تبقى المنظومة التشريعية عاجزة عن تلبية ما نطمح إليه كنساء من مساواة وعدالة اجتماعية. وقد بات المجتمع الفلسطيني بشكل عام والنساء بشكل خاص، يعيش في ظل منظومة قانونية معقدة. فهناك قوانين أردنية وأخرى مصرية، وقوانين عثمانية، وقوانين الانتداب البريطاني، والقوانين العسكرية التي أصدرها الاحتلال. وفي استعراض سريع لهذه القوانين، يبدو جليا أنها في مجملها قوانين بالية تميز ضد النساء ولا تترك لهنَ الحيز الكافي للمشاركة في الحياة العامة للمجتمع. فقوانين العائلة المطبقة حاليا في فلسطين، تحاصر النساء وتنتهك حقوقهن بشكل صارخ. فالمرأة لا تملك الحق في تطليق نفسها إلا في حالة غاية في التعقيد (إثبات

أن الزوج مجنون أو عاجز جنسيا). كما أن المرأة لا تستطيع العمل أو حتى السفر الا بموافقة الزوج، بالتالي، تحولت الحياة الزوجية بالنسبة للمرأة إلى شكل من أشكال السجن، في انتهاك واضح لمفهوم الشراكة وبناء الأسرة على أساس المساواة واحترام حقوق المواطنة لكل أفرادها. ولا يمكن فهم مبررات تلكؤ السلطة الفلسطينية في تعديل القوانين المطبقة محليا بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين تماهياً مع ما تنص عليه هذه الاتفاقيات بكونها تسمو على الشرائع المحلية. بالتالي، ظهر جلياً أن انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية لم يكن إلا من باب العلاقات العامة وتجميل صورة السلطة الفلسطينية أمام العالم والجهات المانحة لهذه السلطة. ولا تزال قضايا النساء الفلسطينيات في المحاكم الفلسطينية تترنح ما بين مد وجزر وتصدر الأحكام فيها بناءً على القوانين البالية آنفة الذكر. كما أن القرارات القضائية تفتقد لآلية التنفيذ حيث تتذرع السلطة الفلسطينية بمحدودية سيطرتها الجغرافية وبالتالي عدم القدرة على إنفاذ قرارات المحاكم، خاصة إذا ما كانت ضد شخص مقيم في مناطق (C) أو داخل حدود الخط الأخضر.

السياق الخامس هو **الانقسام السياسي الذي يعززه الانقسام الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية**، وهو أحد الموانع في سبيل تحقيق نظام واحد وقوانين موحدة للنساء. هناك حالة من تعدد الأنظمة والقوانين؛ وهي في مجملها لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق التي نطالب بها كحركة نسوية. لم تنجُ نساء فلسطين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة من آثار الانقسام السياسي الذي ظهر في العام 2007 وكرس الانفصال التام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد عانت نساء فلسطين في قطاع غزة من آثار الحصار الصهيوني المفروض على القطاع من البر والبحر والجو وانتشار الفقر والجوع في أوساطهن، عدا عن معاناتهنَّ من الاعتداءات العسكرية الصهيونية المتواصلة والتي سبق الإشارة إليها. وعلى الصعيد الاجتماعي، خضعت نساء فلسطين في غزة لسيطرة محكمة من حكومة الأمر الواقع هناك والتي صادرت الحريات ومنعت العمل المجتمعي. بالتالي، واجهت النساء الفلسطينيات حالة معقدة من الاقصاء والتهميش والزج بهنَّ في الفضاء الخاص ومصادرة حقهنَّ في الحياة الكريمة والمساهمة في بناء المجتمع. أما في الضفة الغربية، فقد استغلت السلطة القائمة حالة الانقسام لترسيخ سيطرتها على المجتمع الفلسطيني وتعطيل السلطتين التشريعية والتنفيذية. فباتت القوانين تصدر بمراسيم رئاسية دون احترام للقانون الأساسي الفلسطيني ولوثيقة إعلان الاستقلال من العام 1988 والتي تحدد الجهات الكفيلة بإصدار القوانين. وقد اعتمدت السلطة التنفيذية على هذه الطريقة لتجسيد هيمنتها على الشارع الفلسطيني وتقييد الحريات. فحتى العام 2016، أي بعد عشر سنوات من تولي أبو مازن رئاسة السلطة، وصل عدد القرارات بقانون إلى 180 قرار[7]، واستمر الوضع على هذا المنوال حتى مطلع العام 2022 ليصل إلى 343 قرار بقانون[8].

السياق السادس هو المجلس **التشريعي وتراجع الحياة الديمقراطية:** منذ عام ٢٠٠٧ وحتى الآن، لم ننعم بانتخابات برلمانية لنختار ممثلين/ات للشعب الفلسطيني. وبالتالي هناك تداخل بين السلطات وتغول واضح من قبل السلطة التنفيذية. ورغم أن المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت قرار في العام 2018 يقضي بحل المجلس التشريعي (المعطل أصلا منذ العام 2006- لحظة انتخابه) واجراء انتخابات جديدة لاختيار مجلس تشريعي خلال ستة أشهر[9]، الا أن شيئاً لم يحدث. وكان رئيس السلطة الفلسطينية قد أصدرا قرارا بقانون دعا فيه لتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية أواخر العام 2021، إلا أنه عاد وأصدر قراراً بقانون آخر بتأجيل هذه الانتخابات حتى إشعار آخر. بالتالي تجسدت هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وأفقدت الجمهور

[7] https://arabi21.com/story/1001110/180
[8] https://mjr.lab.pna.ps/
[9] http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=HL5WLga844831164474aHL5WLg

الفلسطيني الثقة في النظام السياسي وازدادت الفجوة اتساعا ما بين الفلسطينيين والفلسطينيات وما بين السلطة الفلسطينية. كما تمادت السلطة وأجهزتها الأمنية في عسكرة الشارع والاستعراضات البوليسية من خلال قمع المسيرات والمظاهرات التي خرجت احتجاجا على تأجيل الانتخابات والمطالبة بالعدالة لنزار بنات، والذي اغتالته الأجهزة الأمنية. فقد شهدت تلك الفترة ضرب وسحل العديد من الفتيات والصحفيات الفلسطينيات ومصادرة هواتفهنَّ النقالة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى التشهير بهؤلاء الفتيات من خلال نشر صور خاصة ومقاطع فيديو من هواتفهنَّ الخاصة في انتهاك لا إنساني لخصوصيتهن. ومرة أخرى، استغلت القوى البطريركية المهيمنة هذا الوضع لتوجيه اللوم للفتيات ودفعهن للانسحاب من الفضاء العام ومن عمليات النضال من أجل قضاياهنَّ الوطنية.

النساء في الحيز العام: تعاني نساء فلسطين من حالة من الإقصاء من الحيز العام، فوفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2020؛ فلا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، وأظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و13% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظ، أما على مستوى البلديات لا يوجد أي امرأة رئيسة بلدية في البلديات المصنفة (A+B)، اما بالنسبة للبلديات المصنفة C فإننا نجد أن هناك ثلاث رئيسات بلدية مقابل 97 للرجال.

وأشار الإحصاء إلى أن نحو 91% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل هم رجال، مقابل 9% من النساء، أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء في العام 2019، وحوالي 8% فقط نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل 92% للرجال، ويشكل وجود النساء ولو بنسبة قليلة مؤشراً على إمكانية زيادة النساء في هذا القطاع، وترتفع النسبة للنساء كعضوات في النيابة الشرعية لتبلغ 71% مقابل 29% للرجال للعام 2019.

وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2021، فقد بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 45% من مجموع الموظفين، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال[10]. وتبدو هذه الأرقام قاتمة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الفتيات في المؤسسات التعليمية، إذ بلغ عدد الإناث في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين (للعام 2020/2019) 133,765، فيما يبلغ عدد الذكور 83,880[11]، بالتالي يتضح أن الكفاءة العلمية ليست هي المعيار للتوظيف، بل هناك معايير أخرى تتمثل في المحسوبية والمحاصصة الحزبية والعشائرية والتي تغيب عنها النساء.

واقع المرأة في مراكز صنع القرار: تعاني المرأة الفلسطينية من تهميش واضح في مواقع صنع القرار وباتت مشاركتها في القوائم الانتخابية فقط لشرعنَة هذه القوائم كون قانون الانتخابات يشترط وجود كوتا للنساء (20%) في القوائم الانتخابية. إلا أنه يتم عادة استثناء النساء من مفاوضات تشكيل القوائم من الأساس، والتي تشكل لاعتبارات حزبية أو عائلية. كما يتم تغييب النساء المرشحات من الدعاية الانتخابية، لدرجة يتم حتى إخفاء صورهنَّ من الملصقات الدعائية للانتخابات واستبدالها بوردة أو رمز، وأحيانا يتم حتى تغييب أسماءهن نهائيا. وفي هذا السياق، يشار إلى أن مجموعة من النساء من بلدة بروقين، قد تشجعن وشكلن

[10] https://asravoice.ps/post/14489/
[11] https://mixtrend.net/3062

قائمة نسوية لخوض الانتخابات للبلدية، ضمن المرحلة الأولى التي جرت في الثلث الأول من شهر كانون اول 2021، إلا أن تلك القائمة لم تحقق أي نجاح ولم تحصل سوى على بضع عشرات من الأصوات. ومن خلال قراءة متأنية لما حصل مع تلك القائمة (قائمة قادرات)، يتضح أن هناك عدم ثقة في قدرة النساء على المنافسة على مواقع صنع القرار، وأن الناخبات أنفسهنَ يترددنَ في انتخاب النساء مما يشير إلى تغلغل الهيمنة الذكورية على النساء كناخبات وكمرشحات. من جهة أخرى، وقفت القوانين الفلسطينية صامتة أمام العنف الانتخابي الذي تعرضت له النساء المرشحات ولم تحرك ساكنا للحد من هذه الممارسات. كذلك غابت الإرادة السياسية لدى السلطة التنفيذية ولم تحترم قرارات المجلسين الوطني والمركزي والتي نصت على رفع نسبة الكوتا النسوية في الانتخابات إلى 30%. كما لم تتدخل القوانين في حماية حقوق النساء، اللواتي فزن في الانتخابات، في ممارسة حقهنَ كعضوات وتعرضن للتهميش والإقصاء عبر عقد جلسات الهيئات المحلية في ساعات متأخرة مما يحد من إمكانية مشاركة النساء. كما أن غياب الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية، قد سمح لبعض رجال الأعمال والعائلات (ذات الأصول الاقطاعية) للتحكم في القوائم. ولم يقتصر تحكم هذه الجهات بتمويل الحملات فقط، بل تعداه حتى للسيطرة على تشكيل القوائم منذ البداية وفرض أشخاص معينين. وفي المقابل، ضمنت هذه النخب المنفعة، على المدى البعيد، من خلال ضمان تسريب العطاءات لها ولشركات تابعة لها بعد فوز القائمة التي دعمتها. كما سمح ذلك لبعض العائلات والتي تمتلك قطع أراضي تابعة للهيئة المحلية بإدخال هذه الأراضي ضمن المخططات الهيكلية للهيئات المحلية المعنية، وبالتالي ارتفاع أسعارها بشكل جنوني. كما أن بعض رجال الاعمال يقومون بشراء قطع أراضي في محيط هيئة محلية ما، ومن خلال دعمهم لقوائم أو أشخاص محددين في قوائم محددة، يضمنون دخول هذه الأراضي ضمن الخارطة الهيكلية مما يضاعف سعرها، وبالتالي يسمح لهم بتركيم الثروات، وهذا يمهد للفساد بشكل عام في المجتمع الفلسطيني. وغني عن القول أن النساء الفلسطينيات هنَ في الأساس ضحايا للفساد في المجتمع الفلسطيني والذي يتمثل في تبديد الموارد وعدم تسخيرها لخدمة المواطنات والمواطنين.

كما تم تغييب النساء عن المفاوضات التي جرت خلال السنوات الماضية لإنهاء الصراع مع الاحتلال، وغيبت النساء كذلك عن لقاءات المصالحة التي تمت لإنهاء الانقسام ما بين حماس وفتح، تلك اللقاءات التي برز لاحقا أنها كانت لإدارة الانقسام وليس لإنهائه.

على صعيد ذي ارتباط، فإن قضايا النساء تغيب بالمجمل عن الخطط الوزارية المختلفة، أو لا تعطى الأهمية الكافية. في هذا السياق، يشار إلى أن 33% من الميزانية العامة للسلطة تخصص للأجهزة الأمنية بينما المخصصات للوزارات الأخرى تبقى محدودة. ومن الأمثلة على ذلك، مخصصات الشؤون الاجتماعية والتي تستهدف في مجملها النساء من اللواتي انعدمت مصادر دخلهنَ، إذ تدفع الوزارة مبلغ 750 شيكل لكل عائلة مرة كل ثلاثة أشهر.

العنف المبني على النوع الاجتماعي: لا تزال نساء فلسطين يعانين من ممارسات العنف المبني على النوع الاجتماعي ضدهن، في الحيزين العام والخاص في ظل تلكؤ السلطة في إصدار قانون حماية الأسرة من العنف والذي أعدت مسودته في العام 2006. فلا تزال نساء فلسطين يقتلن دون تدخل كافٍ من القانون لحمايتهنَ. وقد سجل عام 2015 مقتل خمس عشرة فتاة، وعام 2016 وثقت 23 حالة كانت إحدى عشرة منها في غزَّة، في حين ارتفعت نسبة الجرائم عام 2017 لترصد 29 حالة قتل، منها ست عشرة فتاة في غزَّة، وقتلت

24 فتاة في عام 2018،[12]. واستمر مسلسل قتل النساء في الأعوام التي تلت، ففي العام 2019 وفقا لدراسة أعدها المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية فقد بلغ عدد حالات قتل النساء في الأراضي الفلسطينية 23 حالة. وارتفعت النسبة في العام 2020، في ظل جائحة كورونا لتصل إلى (38) امرأة وفتاة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي العام 2021، تم قتل 13 امرأة وفتاة ولا زال مسلسل قتل النساء مستمراً.[13]

في ظل هذا الواقع، نشطت المؤسسات النسوية في بناء التحالفات والشبكات لتجميع المصادر البشرية والمادية لمواجهة التمييز والتهميش الذي يتجسد في تفاصيل حياة النساء في الحيز العام وفي الحيز الخاص، والعمل المشترك للاشتباك مع الاستعمار الصهيوني وكافة ادواته، على أرضية القانون الدولي الإنساني، وقرار مجلس الأمن الخاص بأمن وحماية ومشاركة المرأة في أماكن الصراع والاحتلال الأجنبي وأيضا وفق التوصية العامة لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

وتعمل الجمعية بشكل خاص على ربط النضال النسوي التحرري والاجتماعي، بالنضال الديمقراطي لقوى وحراكات وفعاليات مجتمعية عبر المناصرة والضغط والتعبئة والتوعية والتنظيم في هيئات قاعدية متنوعة كمجالس الظل في الحكم المحلي والتعاونيات واللجان العمالية والنقابات. وعبر التشبيك على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية لتحقيق رسالة الجمعية والمتمثلة في تمكين المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وعبر الجهود المشتركة لكافة المؤسسات النسوية، تم تسجيل عدد من الإنجازات فيما يخص وضعية المرأة الفلسطينية ومن بينها رفع سن الزواج، وقرار مجلس الوزراء حول تمديد إجازة الأمومة لعشرة أسابيع ومنح الرجل إجازة أبوة. كما حصلت النساء على بعض الحقوق المدنية الأخرى مثل استصدار جواز سفر لأطفالها القُصّر وفتح حساب بنكي لهم وإدارته ونقلهم من مدرسة إلى أخرى.

[12] https://assafirarabi.com/ar/
[13] https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9144